مجلة المنتدى الأكاديمي (العلوم الإنسانية)
المجلد (8) العدد (2) 2024
ISSN (Print): 2710-446x , ISSN (Online): 2710-4478
تاريخ التقديم: 2024/11/10 ، تاريخ القبول: 2024/11/16، تاريخ النشر: 2024/11/20

العلة ودوافعها عند المرادي

عماد بشير عبد الحميد علي
كلية العلوم الشرعية تاجوراء, جامعة طرابلس , ليبيا

المستخلص

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.
فهذه دراسة قامت حول أحد شراح ألفية ابن مالك، وهو المرادي وهدفت الكشف عن مدى التأثير والتأثر بالناظم عند الشارح، وكيفية الاستدلال ومصادره، قامت هذه الدراسة على مناهج عدة، ومن أهمها: المنهج الاستقرائي، والمنهج الوصفي، والمنهج التحليلي. وخلصت إلى نتائج من أهمها: العلة عند المرادي تدرك من خلال التتبع لمنهجه، وتميز المرادي في نقده للعلل النحوية التي يوردها، فنجده يبدي رضاه عن العلة التي يسردها أحيانا، ولا يرتضيها أحيانا أخرى، وكانت مصادر الاحتجاج عند المرادي القران الكريم وقراءاته، وكلام العرب المنثور والمنظوم، والحديث النبوي الشريف، في قياسه على العلة. وصلى الله على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين
الكلمات المفتاحية: العلة، المرادي، الاحتجاج النحوي.

المقدمة

الحمد لله رب العلمين، والصلاة و السلام على سيدنا محمد _ صلى الله عليه وسلم _ خاتم الأنبياء و المرسلين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وأصحابه الأكرمين، ومن دعا بدعوته إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن علم اللغة العربية من أشرف العلوم وأجلها؛ لأنه يهدي إلى معرفة الكتاب، الذي تكفل الله بحفظه، والمحافظة على لغته، وقد هيأ الله تعالى لهذه اللغة، رجالا أخلصوا لها، وبذلوا كل غال ونفيس في سبيل خدمتها، والحفاظ عليها، فأرسوا القواعد الرصينة لحفظها مما طرأ على الألسنة من لحن في القول، وفساد في ضبط كلماتها.

وقد قدمت مصنفات النحويين المتقدمين، ما اهتدوا إليه من حقائق لغوية، وفيها حرصوا على استيفاء جميع ما يتصل بها، حتى نضجت أبحاثهم، وتمت مسائلهم، واكتفى من جاء بعدهم بشرح مؤلفاتهم وتوضيح ما تعسر منها، وإن ما عرضه النحاة من علل وتأويلات وشواهد، ما هو إلا اتساع في التأليف، وتشعبت الأبواب اللغوية، وكثرت المسائل الخلافية، وتنوعت العلل والتأويلات العقلية، الأمر الذي دفع بعض اللغويين إلي اختصار أبواب النحو وتقريب المسائل اللغوية في أذهان المتعلمين، فألفت المتون التي برزت بشكل واضح في القرن السابع الهجري، حيث باتت تشكل ظاهرة متميزة في منظومة التأليف النحوي، وذلك أدى إلى ظهور شروح لها أكثر اتساع، ثم ظهرت الحواشي على هذه الشروح.

مشكلة الدراسة:

تبحث هذه الدراسة في تساؤلات عدة تمثل في مجموعها مشكلة البحث، وهي:

1- ما الطرائق التي اعتمد عليها المرادي في توظيف العلة؟

2- ما المصادر التي استند إليها المرادي في قياسه على العلة؟

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، أبرزها:

1- الكشف عن المدارس النحوية التي انتمى إليها المرادي.

2- الكشف عن مصادر الاحتجاج النحوي.

3-الكشف عن مدى تأثره بالناظم، واتفاقه معه في استدلالاته النحوية.

منهجية البحث:

واستعمل الباحث في ذلك عدة مناهج، ومن أهمها: المنهج الاستقرائي، والمنهج الوصفي، والمنهج التحليلي. وصلى الله على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين.

تمهيد

ترجمة المرادي

1-اسمه ونسبه:

بدر الدّين الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المراديّ المصري المولد، المعروف بابن أم قاسم، وهي جدّته أم أبيه واسمها زهراء وعرفت بالشّيخة، فكانت شهرته تابعة لشهرتها، وقال ابن حجر العسقلانيّ ت852هـ عن المراديّ الشهير بابن أم قاسم لامرأة تبنته تدعى أم قاسم كانت من بيت السلطان.1

2- مولده:

لم يتعرض المؤرخون لتاريخ ميلاده، ولكن ذكر السيوطيّ أنّه ولد بمصر، وقال غيره : إنّه مصريّ المولد.2

3 - وفاته:

ذهبت أغلب المراجع التي ترجمت له، أن وفاته كانت يوم عيد الفطر من سنة تسع وأربعين وسبعمائة، ودفن – رحمه الله – بسرياقوس، وهي بلدة بنواحي القاهرة بمصر.

المبحث الأول: مفهوم العلة.

مفهوم العلة

1- العلة لغة:

هي "السبب الذي يوجب حدوث شيء ما، أوما يتسبب في حدوثه أو ما يلزم الشيء من غيره ويوجب وجوده"[3]

2- العلة اصطلاحا:

العلة هي أحد أنواع الجامع بين المقيس والمقيس عليه.[4]

1 - ينظر: غاية النهاية،227/1. 11

2 -ينظر: المصدر نفسه2.227/1

لسان العرب، 3.868/4

ينظر: أصول التفكير النحوي،4.108

شروط العلة وأقسامها

1- شروط العلة

1- التأثير: أن تكون العلة هي التي تربط بالحكم، ولا تكون أمرا عارضا، أو يرتبط بحكم غيره.

2- الطرد أن تكون موجودة في الأصل والفرع، أي تكون مشتركة بينهما.

3- أن تكون قابلة للنقل، أي أن يمكن نقل الحكم من الأصل إلى الفرع بناء عليها.

4- الكلية أن تكون العلة عامة.

القابلية للعلم، أن تكون العلة قابلة للعلم بها[1].

2- أقسام العلة

تنقسم العلة في أصول النحول إلى ثلاثة أقسام:

1- العلة التعليمية:

2- العلة القياسية: فإنه يقال لمن قال

3- العلة الجدلية[2].

دوافع التعليل وطبيعة العلة النحوية

1- دوافع التعليل

استمد التعليل وجوده في النحو العربي من مجموعة دوافع دعت إلى وجوده، وكانت سببا في بقائه معلما أساسيا من معالم الدرس النحوي ومن أهمها:

1- طبيعة العقل البشري: من طبيعة العقل البشري أن يسأل عن الأسباب الكامنة وراء أي ظاهرة مهما كان نوعها، فيطمح إلى تفسيرها وإخضاعها للأحكام التي يرتضيها.

2- البحث عن أسرار حكمة الوضع: بعد أن استقرأ النحاة الأوائل وجوه اللغة وجدوا أنها تسير على وفق نظام محكم مطرد –إلا ما ندر– في الإعراب والبناء ومراعاة العلاقات التركيبية بين أجزاء الكلام، فآمن عامتهم أن ذلك لم يكن إلا لحكمة أرادها واضع اللغة، فلم يتأت للعرب مراعاة رفع كل فاعل، ونصب كل

1 ينظر: الاقتراح،113.

.

مفعول، وجر كل مضاف إليه من غير قصد وحكمة مبتغاة، ومن هنا كانت مهمة النحوي لا تقتصر على الوقوف عند الظواهر النحوية بل تمتد إلى ما في الظواهر وما بينها من حكمة هدفت إليها.

وقد دلل ابن جني في محاورته مع أبي عبد الله الشجري على أن العرب غير مدفوعة عما تقوله فقال: "فقلت له: كيف تجمع دكانا؟ فقال: دكاكين، قلت: فسرحانا؟ قال: سراحين، قلت: فقرطانا؟ قال: قراطين، قلت: فعثمان، قال: عثمانون. فقلت له: هلا قلت –أيضا–: عثامين، قال: أيش عثامين! أرأيت إنسانا يتكلم بما ليس من لغته، والله لا أقولها أبدا"[1].

3- طبيعة النحو الاجتهادية: قام النحو العربي في تشكله على ركيزتين أساسيتين: الوصف ثم التفسير، وقد تمثل الوصف بتجريد قواعد من استقراء نصوص الاحتجاج المقبولة، أما التفسير فهو اجتهاد من النحوي في تعليل القاعدة المستخلصة من الوصف على وفق مؤثرات مختلفة منها العقلية والثقافية وخبرته اللغوية.

4- تعليم النحو: تعليم النحو كان دافعا لبروز التعليل، فمن المعروف أن يتسلح المعلم بالعلل التي تبرهن صحة ما يعلمه على وفق طرق التعلم الذي تقفز في ذهنه أسئلة التعليل، لماذا كذا؟ كيف؟[2]

---

1 الخصائص، 242/1.

2 ينظر: نظرية التعليل في النحو العربي،95-101.

2-طبيعة العلة النحوية

العلل النحوية في طبيعتها وجوه إقناعية اعتبارية خاضعة لاجتهاد النحوي على وفق أصول النحو.

فغاية العلة الإقناع وليس إثبات التأثير الحسي، وسبب طبيعة العلة الإقناعية يجتهد النحاة في إيجاد علل مقنعة وفق أصول العربية، ومتطلبات زمانهم المختلفة، "فكل من الفرق له من علة صحيحة وطريق نهج كان خليل نفسه، وأبا عمرو فكره"[1]؛ ولهذا قد تتغير العلة حين تفتقد قدرتها على الإقناع، أو يحكم عليها بالفساد، يرفضها بعض النحويين، فتكون العلة قد فتحت بابا واسعا من أبواب الخلاف النحوي.[2]

المبحث الثاني

العلة عند المرادي.

احتج المرادي بالعلة، وعدّها الأصل الثالث الذي تبنى عليه القواعد اللغوية، سواء كان المقيس عليه في العلة قرآناً، أو حديثاً نبويّاً، أو كلاماً للعرب.

وقد اهتم المرادي اهتماما شديدا بالعلة؛ نتيجة لتأثره علم القراءات الذي هو علم من أعلامه؛ فنجد شرحه مليء بالعلل، فلا نكاد نقف على حكم نحوي، أو مسألة نحوية، أو ظاهرة نحوية عرض لها دون أن يعللها وسوف أعرض في هذا البحث لبيان توظيف العلة عند المرادي في كتابه.

الاحتجاج بقياس العلة على القرآن الكريم وقراءاته

احتجّ المرادي في إثبات القواعد بقياس العلة على القرآن الكريم وقراءاته، ومما علل به قياساته على القراءات القرآنية ما يأتي:

1- حذف النون من الفعل المضارع المجزوم

ذهب سيبويه إلى جواز حذف النون من (يكون) المضارع المجزوم في قولك: (لَم يكُ) كما حذفت الياء في (لا أَدرِ)، والألف في (ولَم أبلِ)، وعلة الحذف في هذه المواضع؛ لكثرةِ استعمالِهم إيّاها في كلامِهم[3].

---

1 الخصائص، 191/1.

2 ينظر: نظرية التعليل في النحو العربي، 101-102.

3 ينظر: الأصول في النحو، ابن السراج، 343/3.

وذهب الأخفش إلى جواز حذف النون من الفعل المضارع المجزوم، وعلل ذلك بكثرة استعمالهم لهذه الكلمة، فقالوا (لَمْ يَكُ)، و(لَمْ يَكُنْ)، كما قالوا (لا أَدْرِ) و(لا أَدْرِي)[1].

وذهب ابن السراج إلى أن أصل (لم يكُ): (لم يكنْ)، وكانَ أَصلُها قبلَ الجزمِ (يكونُ)، فلمَّا دخلتْ عليها (لَم) فجزمتَها سكنتِ النونُ فالتقى ساكنانِ؛ لأَنَّ الواوَ ساكنةٌ، فحذفتِ الواوِ؛ لالتقاء الساكنينِ، فوجبَ أَنْ تقولُ: (لم يكنْ)، فلمَّا كثرَ استعمالُها وكانتِ النونُ قد تكونُ زائدةً وإعرابًا في بعض المواضع شبهت هذه بها وحذفت هنا كما تحذف في غير هذا الموضع [2]

وذهب ابن مالك إلى جواز حذف النون من الفعل المضارع المجزوم والعلة فيها؛ لتخفف ولكثرة الاستعمال، فتحذف نونها تشبيهًا بحرف اللين، هذا إن لم يلها ساكن، نحو: لم يك زيد قائمًا، فإن وليها ساكن، كما في نحو قولك: (لم يكن ابنك قائمًا) امتنع الحذف [3].

وذهب المرادي إلى جواز حذف النون من الفعل المضارع من (كان)، فإذا كان منجزما تحذف نونه، سواء كانت ناقصة أو تامة نحو: (لم تك)، و(لا تك)، وكما جاء في قوله –تعالى–: { وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا} [النساء: 40]، {قَالُواْ لَم نَكُ مِنَ ٱلمُصَلِّينَ وَلَم نَكُ نُطعِمُ ٱلمِسكِينَ} وهو كثير.

وهذا الحذف جائز إن شئت حذفت، وإن شئت أتيت بالفعل على أصله. و وجه العلة في هذا الحذف كثر استعمالهم إليه، وكما أن النون تشبه حرف اللين إذا كانت ساكنة؛ لأنها غنة في الخيشوم، عاملوها معاملة حرف اللين، فحذفوها مع الجازم تشبيها لها به،

---

1 ينظر: معاني القرآن، الأخفش، 59/1.

2 ينظر: الأصول في النحو، ابن السراج، 343/3.

3 ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، 102.

فالعلة أمران: كثيرة الاستعمال، والتخفيف تشبيها بحرف اللين؛ ولذلك لم تحذف نون في قولك: (لم يضن)، و(لم يهن)، و(لم يبين)؛ لأنها لم يكثر استعمالها كثرة استعمال لم يكن[1]

2– لغة القصر في المثنى.

ذهب أبو حاتم إلى أن لزوم الألف في المثنى هي لغة من يُلْزِمُ المثنَّى وما يلحق به الألف مطلقًا، رفعًا ونصبًا وجرًّا؛ وهم: كنانة، وبنو الحارث ابن كعب، وبنو العنبر، وبنو الهُجَيْم، وبطونٌ من ربيعة، وبكر بن وائل، وزُبَيْد، وخَثْعَم، وهَمْدان، وفزارة، وعُذْرة؛ فيعاملون المثنَّى وما ألحق به معاملة الاسم المقصور؛ فيعربونَهُ بحركاتٍ أصليَّة مقدَّرة على الألف، رفعًا ونصبًا وجرًّا[2].

وذهب ابن الحاجب إلى أن لزوم الألف في المثنى في حالة الرفع والنصب والجر أن يقال: إن (هذان) مبني؛ لأنه من أسماء الإشارة، فجاء في الرفع والنصب والجر على حال واحدة، وهي لغة واضحة، ومما يقويها أن اختلاف الصيغ في اللغة الأخرى ليست إعراباً في التحقيق؛ لوجود علة البناء من غير معارض، لأن العلة في بناء هذا وهؤلاء كونها اسم إشارة، وهذان كذلك[3].

وذهب ابن مالك إلى أن لزوم الألف في المثنى هي لغة بني الحارث بن كعب، فلغتهم إلزام المثنى وما جرى مجراه الألف في كل حال. وبهذه اللغة قرأ نافع وابن عامر والكوفيون إلا حفصا في قوله –تعالى–: {إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ} [طه: 63]، ووافق في ذلك الحارثيين بنو الهجَيْم وبنو العنبر[4]. وذهب المرادي إلى أن لزوم الألف في حالة الرفع والنصب والجر هي لغة بني الحارث بن كعب وقبائل أخر، وجعل منه: {إِنّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ} [طه: 63].[5]

1– 3– إجراء الوصل مجرى الوقف

للوقف عند العرب أحكام خاصة به استعملها في كلامهم، ومن هذه الاحكام (الإسكان، والإشمام، والروم، والنقل، والإدغام، والحذف، والإبدال، والإثبات، والإلحاق) وقد تُجري العرب بعض هذه الأحكام على الكلمة في حال الوصل[6].

---

1 ينظر: توضيح المقاصد والمسالك، 505/1.

2 ينظر: العلل لابن أبي حاتم،509/2.

3 ينظر: أمالي ابن الحاجب، 84/1,. – 4 ينظر: شرح التسهيل، 63/1

5 ينظر: توضيح المقاصد والمسالك،330/1. , – 6 ينظر: أبجد العلوم، 318.

ومن إجراء الوصل مُجرى الوقف في النثر ما جاءتْ عليه قراءة البزي عن ابن كثير، وأبو عمرو البصري في قوله تعالى: {وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍۭ بِنَبَإٍ يَقِينٍ} [النمل: 22]، حيث قرأ البزي، وأبو عمرو بإسكان الهمزة من (سبأْ) حالة الوصل(1).

ومنه –أيضا– قراءة أبي عمرو البصري، وشعبة عن عاصم، وحمزة الزيات، بإسكان هاء الكناية من (يؤدهْ) في قوله تعالى: {وَمِن أَهلِ ٱلكِتَٰبِ مَن إِن تَأمَنهُ بِقِنطَار يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيكَ وَمِنهُم مَّن إِن تَأمَنهُ بِدِينَار لا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيكَ إِلَّا ما دُمتَ عَلَيهِ قَآئِما} [آل عمران: 75](2)

(1) ينظر: التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني،، 458.

(2) ينظر: التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو الداني، 313.

ومنه (نولهْ)، و(نصلهْ) من قوله تعالى: {وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِن بَعدِ ما تَبَيَّنَ لَهُ ٱلهُدَىٰ وَيَتَّبِع غَيرَ سَبِيلِ ٱلمُؤمِنِينَ نُوَلِّهِۦ ما تَوَلَّىٰ وَنُصلِهِۦ جَهَنَّمَ} [النساء: 115](1).

ذهب المرادي إلى أن اجتماع الهمزتين في لفظ "أئمة" بالتحقيق، وعلل أنها قراءة ابن عامر والكوفيين، وإلى قول بعض العرب: "اللهم اغفر ليس خطائئي" بهمزتين محققتين.[2]

وهذا مخالف لما ورد من قراءات لأكثر من قارئ، وفي كثير من الآيات التي أُجري فيها الوصل مُجرى الوقف، وهذا ليس من عادته أن يوجد من كلام العرب ما يدل على جوازه فيعدّه نادراً، حيث عدَّ قراءة ابن ذكوان، وعاصم، وحمزة، والكسائي، في تحقيق الهمزتين في لفظ (أئمة)(3) لغةً، ولم يعدّها من القليل النادر، ولم يقل أحد غيره أنها لغة(4)وعند ابن جني اجتماع الهمزتين في كلمة واحدة شاذ، ولا يقاس عليه(5)وقال الزمخشري: "وتحقيق الهمزتين قراءة مشهورة، وإن لم تكن مقبولة عند البصريين"(6)

الاحتجاج بقياس العلة على الكلام المنظوم (الشعر)

ومن نماذج ما احتج به المرادي من قياس العلة على الشعر:

2- عودة الضمير على المفعول به

من المواضع التي يجب فيها تقديم المفعول به إذا اتصل بالفاعل ضمير فإنه يجب تقديم المفعول به على الفاعل، فيجب أن يتقدّم المفعول به إذا كان هو المفسّر للضمير المتّصل بالفاعل؛ لأن الضمير لا يعود على المؤخر في اللفظ والرتبة، وإنما يعود على مؤخر في اللفظ دون الرتبة، أو متأخر في الرتبة دون اللفظ، كما في قوله تعالى: {وَإِذِ ٱبتَلَىٰٓ إِبرَٰهِيمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰت فَأَتَمَّهُنَّ} [البقرة: 124].

(1) ينظر: المصدر نفسه، 313.

2ينظر: توضيح المقاصد والمسالك،1581/3.

(3) ينظر: النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، 378/1.

(4) ينظر: المقاصد الشافية، 119/8.

(5) ينظر: الخصائص،183/1.

(6) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل،251/2.

نجد في هذه الآية تقديم المفعول به (إبراهيمَ)على الفاعل؛ لأن في الفاعل ضميراً متصلاً به في لفظ (رَبُّه) حتى عاد الضمير هنا على متأخر في اللفظ دون الرتبة[1]وقد نجد ما يخالف السماع في الشعر؛ في نحو قول الشاعر حسان بن ثابت:

وَلَوْ أنَّ مَجْدًا أخلدَ الدهرَ واحدًا من النَّاسِ أبقَى مجْدُهُ الدَّهرَ مُطْعِمَا[2]

حيث قدم الفاعل الذي اتصل به الضمير (مجدُه) على المفعول به

وقال النابغة:

جَزَى رَبُّه عَنِّى عَدىَّ بن حَاتِمْ جَزَاءَ الِكَلاب العَاوِيَاتِ، وقَدَ فَعَلْ[3]

حيث قدم الفاعل في قوله (ربُّه) مع اتصال الضمير به.

وذهب ابن جني إلى جواز ذلك في النثر والشعر، نحو قوله: (جزى ربُّه عني عدي بن حاتم)[4].

ويرى ابن مالك في التسهيل جواز تقديم الفاعل المتصل به ضمير؛ لوروده عن العرب في الأبيات المذكورة وغيرها، وحجته في ذلك أن قول: (ضرب غلامُه محمداً) أسهل من جواز (ضربون وذهب المرادي أنه لا يجوزه في النثر؛ لعدم ورود السماع، ويجوزه في الشعر، حيث فرّق بين الشعر والنثر؛ فجوّزه في الشعر؛ لاختصاص السماع بالشعر، ومنعه في النثر[5]والصحيح عدم الجواز؛ لأنه يعود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة.

فتح وكسر نون جمع المذكر السالم

ذهب ابن جني إلى أن حق نون الجمع الفتح هي حركة التقاء الساكنين، وهما الياء والنون، وأما الكسر فلا يكون إلا في الشعر؛ لأن الشاعر اضطر إلى ذلك، لئلا تختلف حركة حرف الرويّ في سائر الأبيات[6].

(1) ينظر: المقاصد الشافية، 611/2.

(2) البيت من الطويل وصاحبه حسان بن ثابت، ديوانه،220.

(3) البيت من الطويل وصاحبه النابغة الذبياني، ديوانه81.

(4) ينظر: الخصائص، 296/1.

(5) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك، 597/2.

(6) ينظر: سر صناعة الإعراب، 272/2.

وذهب أبو حيان إلي أن الاصل فتح نون الجمع وأما الكسر فقد تكون كسرة إعراب، ويجوز أن يكون كسر نون الجمع وما حمل عليه لغة، كما أن فتح نون المثنى وما جرى عليه لغةً[1].

وذهب ابن مالك إلي حق نون الجمع الفتح وقد تكسر فتكون الكسرة كسرة إعراب، ويمكن أن تكون كسرة ضرورة.

ويجوز أن تكون كسرة نون الجمع وما حمل عليه لغة، كما أن فتح نون المثنى وما حمل عليه لغة[2].

وذهب المرادي إلى أن النون اللاحقة لجمع المذكر السالم وما جرى مجراه يلزم فتحها، ولا يجوز فيها الضم مطلقا، وأما الكسر فهو قليل، يحفظ ولا يقاس عليه، وكان أصل النون أن تكون ساكنة؛ لأنها في مقابلة التنوين والتنوين ساكن، فكذلك كان الأصل في مقابله، ومن المعروف أن الأصل في البناء السكون، وإنما حركت النون؛ لالتقاء الساكنين، وكانت حركتها الفتح؛ لأنها أخف من الضمة والكسرة، و–أيضا– فلما يلزم في الضم والكسر من توالي الأمثال، أما الضمة فكان يلزم باجتماعها مع الواو اجتماع الأمثال، فانتقلوا إلى ما ليس فيه ذلك من الحركات وهي الفتحة، و–أيضا– فللفرق بينها وبين نون التثنية.

وأما كسر النون فهو قليل وليس لغة، وإنما ذكر قلة من نطق بالكسر، فقد قل الكسر في نفسه، فاستغنى بذكر السبب وهو قلة الناطقين، عن ذكر المسبب وهو قلة الكسر[3] ومنه قول الشاعر:

وَمَاذَا يَدَّرِي الشُّعَرَاءُ مِنِّي إِذَا جَاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعِينِ
أَخُو خَمسِينَ مُجْتَمَعٌ أَشُدِّي ونَجَّدَنِي مُعَاوَرَةُ الشُّؤُونِ[4]

والمختار ما ذهب إليه ابن جني في كسر نون الجمع وذلك لأنه لم يرد إلا في الشعر، وأما الفتح فقد جاء على الأصل وما جاء على الأصل فلا يسأل عنه.

3– المنادى المفرد المنون

قال الشاعر:

(1) ينظر: التذييل والتكميل، 334/1.

(2) ينظر: شرح التسهيل، 86/1.

(3) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك337/1.

(4) البيتان من الوافر، لصاحبه لِسُحَيْم بن وَثيل الرِّياحيّ، المقتضب، 332/3.

سلامُ الله يَا مطرٌ عَلَيْهَا ولَيْسَ عَلَيْكَ يا مطرُ السلامُ [1]

ذهب سيبويه إلى أن التنوين ألحق بالمنادى كما ألحق بما لا ينصرف، لأنه بمنزلة اسم لا ينصرف، وليس مثل النكرة؛ لأن التنوين لازمٌ للنكرة على كل حال والنصبَ. وهذا بمنزلة مرفوع لا ينصرف يلحقه التنوين اضطرارا؛ إذا أردت في حال التنوين في مطرٍ ما أردت حين كان غير منون، ولو انتصب في حال التنوين لانتصب في غير حال التنوين، ولكنه اسم اطرد الرفعُ فيه وفي أمثاله في النداء، فصار كأنه يُرفع بما يرفع من الأفعال والابتداء، فلما لحقه التنوين اضطرارا لم يغيَّر رفعه كما لا يغير رفع ما لا ينصرف[2]

وذهب المبرد إلى أن دخول التنوين في هذا الموضع كدخوله على اسم لا ينصرف، ولكنه دخل لأن ما بعده من تمام الاسم الذي قبله، فصار التنوين كحرف في وسط الاسم، فلم يكن إلا النصب؛ لما دخل الاسم من التنوين والتمام[3].

وذهب ابن مالك إلى أن المنادى المفرد المعرفة يستحق البناء على الضم، وإذا اضطر الشاعر إلى تنوينه جاز له فيه وجهان:

أحدهما: الضم تشبيها بمرفوع إلى تنوينه وهو مستحق لمنع الصرف.

الثاني: النصب تشبيها بالمضاف لطوله بالتنوين وبقاء الضم في العلم أولى من النصب، والنصب في غير العلم أولى من الضم، لأن سبب البناء في العلم أقوى منه في اسم الجنس الدال على معين[4].

وذهب المرادي إلى أن هذه المسألة من المسائل المختصة بـ(الضرائر الشعرية)، وتنوين المنادى جائز في الشعر؛ لأن الكلام في حركته المتبوعة ثان عن كونه تابعا لحركة، وأن ذلك حاصل، وهذا صحيح[5].

والمختار ما ذهب إليه المرادي؛ لأنه لم يقع إلا في الشعر، والتنوين يكون للاسم المعرب وليس المبني.

(1) البيت من الوافر، لصاحبه الأحوص، المحتسب، 93/2.

(2) ينظر: الكتاب، 203/2.

(3) ينظر: المقتضب، 224/4.

(4) ينظر: شرح ابن الناظم، 405.

(5) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك، 282/1.

الاحتجاج بقياس العلة على الكلام المنثور

اهتم المرادي بكلام العرب فقاس عليه لعلة في شرحه لإثبات كثير من القواعد، ومن المسائل التي احتج فيها بقياس العلة ما يأتي:

1 – حذف التاء من الفعلي نعم وبئس عند الاسناد الي المؤنث الحقيقي

ذهب سيبويه إلى جواز التذكير والتأنيث في (نعم) و(بئس) عند إسنادها إلى مؤنث، نحو قولك: (نعمتِ المرأةُ)، ويجوز أن تقول: (نعمَ المرأةُ)، كما قالوا: (ذهبَ المرأة)، والحذفُ في (نعمت) أكثر[1].

وذهب المبرد إلى جواز أن تقول: (نعم الرجل زيد)، و(بئس الرجل عبد الله)، و(نعم الدار دارك)، وإن شئت قلت: (نعمت الدار)، و(بئست الدابة دابتك)[2].

وذهب ابن مالك إلي جواز التذكير والتأنيث في نعم وبئس مسندين إلى مؤنث، وإن كان حقيقي التأنيث نحو: (نعمت المرأة فلانة)، و(بئست المرأة فلانة)؛ والعلة في ذلك أن الجنس مقصود بفاعلي نعم وبئس على سبيل المبالغة في المدح والذم، فكان حكم التاء مع ما يسند منهما حكم التاء مع المسند إلى أسماء الأجناس المقصود بها الشمول[3].

وذهب المرادي إلى أن حذف التاء في فعلي نعم وبئس عند إسنادهما إلى المؤنث الحقيقي فهو حسن، وليس بقبيح كما يقبح في غيرهما إذا قلت: (قام المرأة)، بل يجوز أن تقول: (نعمت المرأة هند)، و(نعم المرأة هند)، وكذلك مثاله: (نعم الفتاة) و(نعمت الفتاة)، كلاهما جائز حسن. وعلل ذلك بأن المقصود بالفتاة هنا الجنس لا الواحدة؛ ولذلك لزم في هذا النوع الألف واللام، ومن ذلك نحو: (صارت المرأة خيرا من الرجل)، و(صار المرأة خيرا من الرجل)؛ لأن المعنى في قولهم: (الرجل خير من المرأة الجنس)، وكذلك ما أشبهه مما تكون فيه الألف واللام جنسية[4]

(1) ينظر: الكتاب، 178/2.

(2) ينظر: المقتضب، 141/2.

(3) ينظر: الشافية الكافية، 599/2.

(4) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك. 593/2.

2- تقديم الخبر على المبتدأ

من المعلوم أن الترتيب النحوي المتعارف عليه أن يكون المبتدأ مقدما على الخبر، مثل قولك: (زيد نشيط)، وهذا لا اختلاف فيه، أما أن يتقدم الخبر على المبتدأ فتقول: (نشيط زيد)، فقد اختلف النحاة في ذلك:

1- ذهب البصريون إلى جواز تقديم الخبر على المبتدأ، واستدلوا بما سُمع عن العرب شعراً ونثراً؛ كقولهم (مَشنُوءٌ من يَشْنَؤُكَ)[1] فمشنوء خبر، وقولهم:(تميمي أنا)[2] وقولهم: (في بيته يؤتى الحكم)[3] حيث لا يوجد فساد في المعنى، أو في التركيب النحوي؛ وذلك لأن الخبر وإن كان مقدمًا في اللفظ إلا أنه متأخر في الرتبة.

وإذا كان مقدماً لفظًا متأخرًا تقديرًا، فلا اعتبار بهذا التقديم في منع الإضمار؛ ولهذا جاز بالإجماع: (ضَرَبَ غُلَامَهُ محمدٌ) جاء (محمدٌ) فاعلًا و(غلامَه) مفعولًا؛ لأن (غلامَه) وإن كان متقدمًا عليه في اللفظ إلا أنه في رتبة التأخير؛ فلم يمنع ذلك من تقديم الضمير[4]

2- وذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، مفردًا كان أو جملة؛ فالمفرد مثل: (طالب محمد، وذاهب خالد) والجملة مثل: (أخوه قائمٌ عليٌّ) و(أخوه قائم نوحٌ).

واحتجوا بأن التقديم يؤدّي إلى أن تَقَدُّمِ ضمير الاسم على ظاهره، ففي قولك: (طالب محمد) نجد في (طالب) ضميرَ (محمد)، وكذلك نجده في: (أخوه قائم خالد) فالهاء في (أبوه) ضمير (خالد)؛ فقد تقدم ضمير الاسم على ظاهره، ولا خلاف أن رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره؛ فوجب أن لا يجوز تقديمُه عليه[5]

3- وذهب ابن مالك إلى جوازه؛ لورود السماع، سواء كان جملة أو مفردا[6]

4- وذهب المرادي إلى أنه إذا لم يوجد السماعُ لاقتُصر على تقديم المبتدأ على الخبر، فلما وُجد السماع جاز تقديم الخبر على المبتدأ، ووجهُ هذا الأصل الاستعمالي أن العامل المتصرِّفَ في نفسه حقُّه أن

(1) معجم اللغة العربية المعاصرة، 1238/2.
(2) الكتاب، 128/2.
(3) الأمثال، 154.
(4) ينظر: الإنصاف، 58/1.
(5) ينظر: المصدر نفسه، 56/1.
(6) ينظر: شرح التسهيل، 355/1.

يتصرّفَ في معموله بالتقديم والتأخير ما لم يَعْرِضْ عارض، والمبتدأُ متصرّفٌ في نفسه فينبغي أن يتصرّفَ في معموله. وتصرُّف العامل يعني يجوز أن يكون فاعلاً، أو مبتدأً، أو مضاف إليه، وجواز ذلك لورود السماع به[1].

والمختار ما ذهب إليه ابن مالك والمرادي؛ لورود السماع به.

3- لغة القصر في الأسماء الستة

مما احتج به المرادي وقاسه على كلام العرب قياس علة قصر الأسماء الستة في جميع أحوالها الإعرابية، وعلل لذلك بأنها لغة من لغات العرب.

ذهب ابن يعيش إلى أنها لغة بني الحارث يأتون بها على القياس مقصورةً، فيقولون: (هذا أباك)، و(ذهبت إلى حماك)، و(رأيت أخاك) فيلزمون الألف في حالة الرفع والنصب والجر[2].

وذهب ابن مالك[3] والمرادي إلى أن القصر في الاسم هو أن يكون آخره ألف، والاسم بذلك مقصور، تقول: (هذا أباك)، و(رأيت أباك)، و(مررت بأباك)، وتقول: (هذا أخاك)، و(رأيت أخاك)، و(مررت بأخاك)، ومنه المثل: (مكره أخاك لا بطل)[4] وعلل لزوم الألف في حالة الرفع والنصب والجر على أنها لغة بني الحارث بن كعب[5].

قياس العلة على الحديث النبوي

سار المرادي في قياس العلة على الحديث مع الجمهور في تقييد شروط الاحتجاج به والقياس عليه، ومن أمثلة قياس العلة على الحديث:

3- خروج (سوى) عن الظرفية

وفي لفظ (سوى) ثلاثُ لغات: فتحُ السين، وكسرُها، وضمُّها.

فإذا فتحتَ مددتَ، وإذا ضممت قصرت، وإذا كسرت جاز فيه الأمران.

(1) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك، 481/1.

(2) ينظر: شرح المفصل، 155/1.

(3) ينظر: شرح التسهيل، 46/1.

(4) مجمع الأمثال، الميداني، 393/2.

(5) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك 319/1.

وإذا فتحت ظهر فيه الإعرابُ، وتبين النصبُ، وإذا ضممت، كان النصبُ مَنْوِيًّا كما يكون في عسى، ورحى[1]

وأما حكمه الإعرابي:

فيُجر ما يستثنى به؛ لإضافته إليه، ويُعرب إعراباً تقديرياً، كما تعرب "غير" خلافا لجمهور البصريين؛ فيلزمونها النصب على الظرفية، وعدم التصرف. وسبب الخلاف يرجع إلى أمرين:

1- أجمع أهل اللغة على أن معنى قولك (دخل سواك)، و(جاء غيرك) واحد في المعنى، ولم يفرق أحد في أن (سوى) عبارة عن مكان، أو زمان، وما لا يدل على مكان، ولا زمان، فهو بعيد عن الظرفية.
2- أن من حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك، وأنها لا تتصرف.

والموجودُ في كلام العرب نثراً وشعراً خلافُ ذلك، فإن (سوى) قد أضيف إليها وابتدئ بها، وعمل فيها نواسخ الابتداء، وغيرها من العوامل اللفظية[2].

ودليلُ مذهب البصريين وسيبويه[3] أن (سوى) ظرفية وُصلَ الموصول بها، تقول: (جاء الذي سواك)، ولا تخرج عن الظرفية، وممّا يدلّ على ظرفيّتها أنّ العامل لا يؤثر فيها، ويعمل فيما بعدها، ولا يكون ذلك في الأسماء إلّا ما كان ظرفًا[4] و ذهب الكوفيون[5] والزجاج[6] وابن مالك[7] إلى أنها متصرفة، وفسّروا الظرف بقولهم: فإن الظرف في العُرْف ما ضُمّن معنى (في) من أسماء الزمان، أو المكان، و(سوى) ليس كذلك، فلا يصح كونه ظرفاً، ومن ذلك حكاية الفراء:(أتاني سواك)[8] فتكون (سوى) مبتدأ، وخبر، وفاعل، وجار

(1) ينظر: شرح المفصل للزمخشري، 61/2.
(2) ينظر: شرح الكافية الشافية 717/2
(3) ينظر: شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، 298/2.
(4) ينظر: شرح شافية 291/1.
(5) ينظر: الإنصاف، 239/1.
(6) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجاج، 360/3.
(7) ينظر: شرح التسهيل، 314/2.
(8) ينظر: معاني القران، 288/2.

ومجرور، بحسب تأثير العامل، واستدلوا بحديث الرسول صلى الله عليه وسلم: ((ما أنتم في سواكم من الأمم إلا كالشعرة السوداء في الجلد الأبيض، أو كالشعرة البيضاء في جلد الثور الأسود))[1].

وأيّد المرادي مذهب البصريين بقوله: والسماع الذي اعتمده ابن مالك فقد ورد في الشعر والحديث.

4- أما الحديث فإنه خالف فيه جميع المتقدمين؛ فقد ثبت عندهم أن (سوى) ملازمة للنصب على الظرفية."[2]. و المختار ما ذهب إليه الكوفيون، الزجاج، وابن مالك؛ لورود السماع في المنظوم والمنثور والحديث مروي بلفظه لا بمعنا

2_ إلحاق نون الوقاية للأسماء المعربة.

ذهب أبو حيان إلى جواز مصاحبة النون الياء في الأسماء المعربة لتقيها خفاء الأعراب[3].

وذهب ابن مالك إلى جواز مصاحبة نون الوقاية الياء مع الأسماء المعربة؛ لتقيها خفي الإعراب، فلما منعوها ذلك كان كأصل متروك، فنبهوا عليه في بعض أسماء الفاعلين كما مضى من (أمسلمني)، و(معييني)، و(الموافيني)، وفي قول النبيء –صلى الله عليه وسلم–: ((هل أنتم صادقوني))[4] ولما كان لأفعل التفضيل شبه بالفعل معنى ووزنًا، وخصوصًا فعل التعجب اتصلت به النون المذكورة في قول النبي –صلى الله عليه وسلم–: ((غيرُ الدّجّال أخوفني عليكم))[5] والأصل: أخوف مخوفاتي عليكم، فحذف المضاف إلى الياء وأقيمت هي مقامه، فاتصل أخوف بالياء معمودة بالنون كما فعل بأسماء الفاعلين المذكورة[6]،وذهب المرادي إلى جواز إلحاق نون الوقاية بالأسماء المعربة المشابهة للفعل كـ(أفعل) التفضيل في قوله –صلى الله عليه وسلّم–: ((غير الدجال أخوفني عليكم))[7] لمشابهة (أفعل) التفضيل لفعل التعجب، نحو: (ما أحسنني إن اتقيت الله)[8].

(1) رقم الحديث (378)، باب كون هذه الأمة نصف أهل الجنة، رواه البخاري.

(2) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك، 681/2.

(3) ينظر: التدليل والتكميل، 190/2.

(4) رقم الحديث (5777)، باب ما يذكر في سم النبيء صلى الله عليه وسلم، رواه البخاري.

(5) رقم الحديث (2937)، باب ذكر الدجال وصفته وما معه، رواه مسلم.

(6) ينظر: شرح التسهيل، 139/1.

(7) سبق تخريجه.

(8) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك، 289/1.

ويرى الباحث أن الغرض من نون الوقاية أنها تقي الفعل من الكسر، والكسر في الأسماء أصل، فلا يحتاج إليها في الأسماء، وأن ما سمع يحفظ ولا يقاس عليه.

2- الأفصح في لفظ (هَن)

لفظ (هَن) هي كلمةُ كناية، ومعناه: شيءٌ، وأصلها (هَنَوٌ)، تقول: (هذا هَنُكَ)، أي: (شيئُكَ)، وتقول للمرأة: (هَنَةٌ) و(هَنْتٌ)، كما هو الحال في (بنت) و(أخت)، وتصغيره: (هُنَيَّةٌ)، والجمع: (هَنات)، و(هَنَوات)، ويقال: (في فلانٍ هَنَّاتٌ)، -أي فيه خصلاتُ شرٍّ-، ولا يقال ذلك في الخير، وتقول: (جاءني هَنوكَ)، و(رأيت هَناكَ)، و(مررت بِهَنيكَ)، وتقول في النداء: (يا هَنُ أقْبلْ)، و(يا هَنانِ أقبِلا)، و(يا هَنونُ أقبِلوا)[1].

وأنكر الفراء أن تكون (هَنو) من الأسماء المعربة بالحروف، وَهِي لغة قليلة، ولقلتها لم يطلع الْفراء وَلا أبو القاسم الزجاج عليها؛ ولذلك قالا: إن الأسماء المعربة بالحروف خمسة، لا ستة[2].

وهو مردود عليهما بحكاية سيبويه عن العرب، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، وقد جزم بذلك سيبويه فقال في باب النسب: "واعلم أن من العرب من يقول: هذا هَنوك، ورأيت هَناك، ومررت بهَنيك، ويقول في التثنية: هَنوان، وإذا أفرد، قال: (هَن)، كما يقول: أخ، وإذا جمع المؤنث، قال: (هَنوات) فمن قال هذا لزمه في النسبة (هَنوي) لا غير"[3]

ولقد نبه ابن مالك في استعمال لفظ (هَن) بقوله: ومن العرب من يقول: (هذا هَنُوك)، و(رأيت هَنَاك)، و(مررت بهَنِيك)، وهو قليل، فمن لم ينبِّه على القلة فهو غير مصيب[4].

وقد وافقه المرادي في ما ذهب إليه، أن الأفصح في لفظ (هَن)، هي لغة النقص، ومعنى النقص أن تُعرب بالحركات؛ فتُجرى مُجرى (يد، ودم) وله استعمالان:

1- أن يستعمل على اللغة المشهورة، لغة الإتمام، وذلك أن تُعرب بالحروف، ومعنى ذلك أن تُعامل معاملة (أبو، وأخو، وحمو)؛ فترفع بالواو، وتنصب بالألف، وتجر بالياء، فتقول: (جاء هنوك)، و(رأيت هناك)، و(مررت بهنيك).

(1) ينظر: لسان العرب، 366/15.
(2) ينظر: شرح شذور الذهب، 55.
(3) ينظر: شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، 113/4.
(4) ينظر: شرح التسهيل، 44/1.

2- والاستعمال الأفصح والأشهر أن يكون على النقص؛ أي تعرب بالحركات الظاهرة[1]كقوله -صلى الله عليه وسلم- ((من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهَن أبيه، ولا تكنوا))[2].

الخاتمة:

اهتم بالقياس على القراءات القرآنية وكلام العرب المنثور والمنظوم، والحديث النبوي الشريف علل بالقياس عليهم، فقد أَوْلى القراءات القرآنية اهتماماً واضحاً؛ لبيان القواعد اللغوية يمكن إجمالُه فيما يأتي:

1 – جعل المرادي السماع أولا والتعليل ثانيا؛ فيذكر المرادي أن التعليل الذي يجب العمل به في إثبات الأحكام النحوية هو الذي يكون بعد تقرير السماع

2 – ما جاء على أصله لا يعلل؛ لأنه أتى على ما ينبغي فيه.

3- الأصل في قياس العلة قياس الفرع على الأصل.

4 – الاستناد إلى الحديث في إثبات ما ذهب إليه، وقياس العلة عليه.

5- من العلل التي علل بها الضرورة الشعرية.

5- إذا خرج المثل عن القياس، فإنه يعلل له بالندرة، أو الشذوذ.

قائمة المصادر والمراجع

- القرآن الكريم برواية حفص

1- أبجد العلوم، محمد صديق خان ابن لطف الله الحسيني، دار ابن حزم، ط: الأولى، 1423 هـ- 2002م.

2- أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، منشورات الجامعة الليبية- طرابلس، ط: الأولى،1973م.

3- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت 316هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، ط، الثالثة،1977م.

4- الاقتراح، أبو علي الفارسي، دار الكتب العلمية- بيروت، ط: الأولى،1425هـ- 2004م.

5- الأمثال، أبو عبيد، تح: عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، ط: الأولى، 1400هـ- 1980م.

(1) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك، 316/1.

(2) رقم الحديث (8813)، باب إِعْضَاضُ مَنْ تَعَزَّى بِعَزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ، رواه النسائي.

5- أمالي ابن الحاجب، أبو عمرو جمال الدين ابن إحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الكردي المالكي (ت 646هـ)، تح: فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار- الأردن، دار الجيل – بيروت، ط الأولى ،1409هـ- 1989م.
6- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، أبو البركات كمال الدين الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري (ت 577هـ)، تح جوده مبروك محمد مبروك راجعه رمضان عبد التواب المكتبة الخاتجي القاهرة، ط: الأولى، 1424هـ- 2003م.

7- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين المرادي، حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المصري المالكي (ت 749هـ)، تح: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط: الأولى، 1428 هـ- 2008م.

8- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل،أبو حيان الأندلسي (654 – 745 هـ)،تح حسن هنداوي، دار القلم بدمشق، ط، الأولى، 1997م.
9- التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني، تح: خلف حمود سالم الشغدلي ، دار الأندلس- حائل، ط، الأولى، 1976م.
10- ديوان، حسان بن ثابت، شرحه وكتب هوامشه وقدم له عبد مهنا، دار الكتب العلمية- بيروت، ط: الثانية، 1414 هـ- 1994م.
11- ديوان، النابغة الذبياني، عباس عبد الساتر، دار الكتب العلمية- بيروت، ط: الثالثة، 1416هـ- 1996م.
12- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تح: محمد النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط: الرابعة، 1431هـ.
13- سر صناعة الإعراب، سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392) دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط: الأولي 1421هـ- 2000م.

14- شرح شافية ابن الحاجب، الرضي الإستراباذي، تح: محمد نور الحسن، وآخرين، دار الكتب العلمية- بيروت، ط: الأولى، 1395 هـ.
15- شرح تسهيل الفوائد، أبو عبد الله جمال الدين ابن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني (ت 672هـ)، تح: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر- السعودية ط: الأولى، 1410 هـ – 1990م.
16- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، تح: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية- بيروت، ط: الأولى، 2008م.

17- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح (ت 1089 هـ)، تح محمود الأرناؤوط (ت 1438 هـ)خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط (ت 1425 هـ)، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، ط: الأولى، 1406 هـ – 1986 م.

18-شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت 686 هـ) تح، محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط، الأولى، 1420 هـ - 2000 م.
19-العلل لابن أبي حاتم، أبو حاتم، تح: سعد بن عبد الله الحميد، وآخرون، مطابع الحميضي، ط: الأولى، 1427 هـ-2006م.
20-غاية النهاية، غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت 833هـ)، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط لأولى 1351هـ.
20- الكتاب، سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي، تح، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط الثالثة، 1408هـ- 1988م.
21- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم الزمخشري، دار الكتاب العربي- بيروت، ط: الثالثة، 1407هـ.
22- لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت 711هـ)، دار صادر- بيروت، ط: الثالثة، 1414هـ.

23- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجاج، تح: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب- بيروت، ط: الأولى، 1408 هـ- 1988م.
24- معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار، عالم الكتب، ط: الأولى، 1429هـ- 2008م.
25- المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت 285هـ)، محمد عبد الخالق عظيمة. عالم الكتب، بيروت، ط، الرابعة،1976م.

26- معاني القرآن، الأخفش، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت 207 هـ)، تح، أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار (ت 1385 هـ)، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، ط، الأولى، 1976م.
27- النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، تح: محمد علي الضباع، المطبعة التجارية الكبرى- القاهرة، ط: الأولى 1988م.
28- نظرية التعليل في النحو العربي، حسن الملخ، دار الشروق- الأردن، ط: الأولى، 2000م.

The reason and its motives according to Al-Muradi

Emad Bashir Abdel Hamid Ali
Faculty of Sharia Sciences, Tajoura/University of Tripoli

Abstract:

Praise be to God, Lord of the Worlds, and may blessings and peace be upon the Master of the First and the Last, our Prophet Muhammad, and upon all his family and companions.

This is a study conducted on one of the scholars who explained Alfiyyah Ibn Malik, which aimed to reveal the extent of influence and influence on the commentator's rhyme, and the method of inference and its sources, and it reached results, the most important of which is the reason according to Al-Muradi, which is understood by following his approach, as evidence from the Holy Qur'an and its readings, the scattered and organized speech of the Arabs, in By measuring it against the cause, Al-Muradi distinguished himself in his criticism of the grammatical reasons that he cites, and we find him expressing his satisfaction with the cause that he sometimes lists, but he is not satisfied with it at other times.

This study was based on several approaches, the most important of which are: the inductive approach, the descriptive approach, and the analytical approach. May God's blessings and peace be upon our master Muhammad, may God bless him and grant him peace, and upon all his family and companions.

Keywords :The reason ,Al-Muradi ,Grammatical protest.